الأمم المتحدة

A/59/699–S/2005/85

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 February 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٢٩ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الستون

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أوجه انتباهكم إلى بعض البيانات المزعجة التي أدلى بها الجنرال يسار بيوكانيت، قائد القوات البرية في الجيش التركي، أثناء زيارته غير المشروعة التي قام بها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الماضي إلى المناطق المحتلة من جمهورية قبرص. وكما ورد في تلفزيون تركيا الوطني في ٢٥ كانون الثاني/يناير، قال الجنرال بيوكانيت بعد اجتماعه مع قائد القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش ''لن يغادر جندي واحد من هنا (قبرص) قبل التوصل إلى اتفاق نهائي ودائم''. وقد أيد هذا التصريح الاستفزازي الجنرال إيلكر باسبوغ، نائب رئيس هيئة الأركان العامة التركي، أثناء مؤتمر صحفي في أنقرة عُقد في ٢٦ كانون الثاني/يناير، إذ قال إن تصريح بيوكانيت يعكس رأي هيئة الأركان العامة والحكومة التركية، وأضاف أن انسحاب القوات من قبرص ليس واردا في جدول أعمال تركيا. وعلاوة على ذلك، قال الناطق باسم وزارة الخارجية التركية، نامق تان، عندما طُلب إليه في مؤتمره الصحفي في ٢٦ كانون الثاني/يناير التعليق على ذلك التصريح، ''لو تناول الجانب القبرصي اليوناني خطة عنان بشكل إيجابي لحلت المشاكل الأمنية الحالية''.

ويجب منذ البداية التأكيد على أن الأسباب الجذرية لمشكلة قبرص هي استمرار الاحتلال التركي للجزء الشمالي من قبرص. ولا تزال قبرص آخر بلد مقسم في أوروبا بسبب قوات الاحتلال واستمرار الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان لجميع القبارصة إلى هذا اليوم، بالرغم من نداءات قرارات الأمم المتحدة ومقررات المحكمة

170205 170205 05-23534 (A)
0523534

الأوروبية لإنهائها. وانسحاب قوات الاحتلال التركية من قبرص مطلب قديم من مطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة، وكذلك البرلمان الأوروبي وبرلمان مجلس أوروبا، حسب ما ورد في قراراتهم ومقرراتهم العديدة. وهذا المطلب غير مشروط أو مرتبط بأي تسوية سياسية.

في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤، يوم الغزو التركي لقبرص، اتخذ مجلس الأمن القرار ٣٥٣ (١٩٧٤) الذي طالب ''بالإنهاء الفوري للتدخل العسكري في جمهورية قبرص'' (الفقرة ٣) وطلب ''انسحاب جميع الأفراد العسكريين الأجانب الموجودين دون إبطاء من جمهورية قبرص إلا أولئك الموجودين بموجب سلطة اتفاقات دولية '' (الفقرة ٤). وأعرب القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) عن القلق إزاء ''الإجراءات الانفصالية في الجزء المحتل من جمهورية قبرص'' (الفقرة السادسة من الديباجة) التي تعزز أيضا تقسيم الجزيرة. وفضلا عن ذلك، أعرب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٣/٣٧، المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣، عن الأسف لأن ''جزءا من أراضي جمهورية قبرص لا تزال تحتله قوات أجنبية'' (الفقرة الثامنة من الديباجة). واعتبر ''انسحاب جميع قوات الاحتلال من جمهورية قبرص أساسا جوهريا لحل مشكلة قبرص حلا سريعا ومقبولا من الطرفين'' (الفقرة ٧). وعلى نحو مماثل، يطلب قرار البرلمان الأوروبي المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والقرارات اللاحقة إلى حكومة تركيا أن تسحب قواتها المحتلة من جمهورية قبرص وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينتهك تصرف تركيا غير المشروع ضد قبرص مبدأ عدم جواز احتلال الأرض والاستيلاء عليها عن طريق القوة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٣٧). وهذه الحقيقة لا تقبل الجدل ولا يمكن تغييرها إلا إذا تم تصحيحها من الجانب الذي يهزأ بقواعد القانون الدولي ومبادئه.

تثبت التصريحات المذكورة أعلاه التي أدلت بها الحكومة التركية بما لا يدع مجالا للشك أنه لا يوجد في الواقع أي تغيير في السياسة التركية بشأن قبرص. بل على العكس، بعد استفتائي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تدل بعض التصرفات التركية على سلوك أكثر عنجهية من جانب أنقرة وعلى جهد مبذول من جانب الحكومة التركية لخلق أمر واقع جديد عن طريق تشديد سياسة الاستعمار والقيام بأعمال التشييد على ممتلكات القبارصة اليونانيين المغتصبة بصورة غير قانونية في الشمال المحتل. وقد شرعت إدارة تركيا المحلية التابعة، مستخدمة خطة عنان، التي بأي حال لا تعيد الحق القانوني للمشردين في العودة واسترداد ممتلكاتهم إلا جزئيا بينما تسمح للمستوطنين بمواصلة بقائهم في هذه الممتلكات، كنقطة انطلاق في نوبة بناء غير مسبوقة و ''بيع ممتلكات'' في الشمال المحتل ونقل غير مشروع لموجة جديدة من المستوطنين من تركيا بحجة أنهم ''عمال بناء''. ولم يكن مستغربا أن يذكر أحمد أوزون، وهو ما يسمى بوزير مالية نظام الاحتلال، في آب/أغسطس ٢٠٠٤،

أن خطة الأمم المتحدة وفرت حافزا للبناء على ممتلكات القبارصة اليونانيين في الجزء المحتل، لأن الأشخاص المستثمرين في هذه الممتلكات يمكن أن تكون لهم الأولوية في مسألة الملكية على اللاجئين القبارصة اليونانيين الشرعيين حاملي سندات الملكية. ووفقا لسجل تسجيلات الأراضي لعام ١٩٦٤، كانت نسبة ٨٢ في المائة تقريبا من أراضي الملكية الخاصة في المناطق المحتلة مملوكة للقبارصة اليونانيين، بينما كان القبارصة الأتراك يملكون ١٦,٧ في المائة تقريبا. وقد كانت هذه الأرقام لا تزال صحيحة في عام ١٩٧٤.

وفيما يتعلق بالمستوطنين، أفيد بأن ٠٠٠ ٤٠ شخص إضافي من الرعايا الأتراك الذين يزعمون أنهم ''عمال موسميون'' استقدموا إلى الجزء الشمالي المحتل في عام ٢٠٠٤ وحده. ويقيم كثير من القادمين الجدد في المنازل المهجورة أو المهملة وفي المباني قيد التشييد حاليا. وكل هذا يؤكد تقارير القبارصة الأتراك الصحفية التي تفيد أن تركيا تهدف إلى زيادة سكانها في قبرص إلى ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة.

وفي هذا الصدد، نود أن نوجه انتباهكم إلى نتيجة أكثر صلة بهذا الموضوع توصل إليها المقرر جاكو لاكسو من مجلس أوروبا في تقريره ''استعمار المستوطنين الأتراك للجزء المحتل من قبرص''، المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. وقد ذكر المقرر، في الفقرة ٤٢ منه، أن التغيير الذي يجري فعلا للهيكل الديمغرافي لقبرص يشكل خطرا حقيقيا، لدرجة أن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان الناطقين بالتركية، قد يستخدم في المدى البعيد لتبرير المطالب المبالغ فيها من الجانب التركي، فيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية والسلطات السياسية في أي تسوية نهائية لمشكلة قبرص.

والجدير بالذكر أيضا أن تركيا ظلت تتبع، منذ عام ١٩٧٤، سياسة تغيير متعمدة للطابع الديمغرافي للمناطق المحتلة من جمهورية قبرص، عن طريق النقل المنظم لقطاعات كبيرة من سكانها من الأناضول، بتركيا، إلى المناطق المحتلة، مخصصة لهم ممتلكات وأراضي مملوكة للاجئين القبارصة اليونانيين الذين فروا من المنطقة في عام ١٩٧٤، نتيجة للغزو، ولم يعودوا منذ ذلك الحين، بسبب استمرار الاحتلال. ونتيجة لذلك، تسبب نقل المستوطنين من تركيا إلى قبرص في التزايد التدريجي للقبارصة المنحدرين من أصل تركي، الذين كان مجموعهم في عام ١٩٧٤ نحو ٠٠٠ ١١٨ نسمة أو نحو ١٨ في المائة من سكان قبرص. واليوم، يقدر عدد المستوطنين الأتراك بأكثر من ٠٠٠ ١٦٠ نسمة وهم يفوقون بكثير القبارصة الأتراك الذين تقدر أعدادهم بـ ٦٠٠ ٨٧ نسمة. وإذا أضيفت القوات التركية التي تزيد عن ٠٠٠ ٣٥ جندي المتمركزة في الجزيرة إلى هذا العدد، سيصل عدد القبارصة غير الأتراك إلى ٠٠٠ ١٩٥ شخص أو ٧٠ في المائة تقريبا من السكان في الشمال المحتل.

وإثر صدور مقرر المجلس الأوروبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، الذي قرر فيه المجلس بدء المفاوضات مع تركيا بشأن الانضمام، من المتوقع أن تقوم الحكومة التركية بما يلي:

(أ) العمل فورا بوقف جميع أنشطة التشييد في المناطق المحتلة التي لم يوافق عليها أصحاب الممتلكات الشرعيون (مع إمكانية استثناء الصيانة العادية للمنشآت المنتهية من قبل و/أو إزالة المنشآت الخطرة غير القابلة للاستعمال). وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالنقطة التي أثيرت للتو، تطالب جمهورية قبرص بأن توافق جمهورية تركيا فورا على إجراء تعداد سكاني تحت إشراف دولي في أقرب وقت ممكن في المناطق المحتلة، يعطي لمحة شاملة، عن جملة أمور منها الاستخدام الحالي للممتلكات غير المنقولة التي كان يملكها في عام ١٩٧٤

'١' الأشخاص الذين جردوا من الممتلكات المذكورة بسبب أحداث الفترة ١٩٦٣-١٩٦٤، والذين لا يزال تجريدهم مستمرا بعد أحداث سنة ١٩٧٤؛

'٢' والأشخاص الذين جردوا من ممتلكاتهم بسبب أحداث سنة ١٩٧٤؛

(ب) العمل فورا بوقف تدفق الأتراك إلى داخل المناطق المحتلة للمواطنين من غير القبارصة (المستوطنين)، والبدء مباشرة في تيسير عودة المستوطنين الموجودين أصلا في قبرص إلى ديارهم، والموافقة فورا على إجراء تعداد سكاني تحت إشراف دولي في أقرب وقت ممكن في المناطق المحتلة، مما سيبرز على نحو شامل، من بين أشياء أخرى، جنسية الأشخاص المقيمين هناك.

ويوفر انضمام جمهورية قبرص للاتحاد الأوروبي اعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، سياقا جديدا استثنائيا للسلام والمصالحة. وقد أبدت حكومة قبرص على نحو كاف حسن نواياها وعزمها على إشراك القبارصة الأتراك، وإعطائهم الفرصة للتمتع بمزايا الاتحاد الأوروبي. فالحكومة القبرصية هي التي وضعت على الطاولة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الماضي، في اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي، مقترحات سديدة لتقديم المساعدة الاقتصادية لطائفة القبارصة الأتراك. وقد ظلت الحكومة القبرصية تعمل بحسن نية على اعتماد استنتاجات المجلس اللاحقة الرامية إلى تيسير إعادة توحيد قبرص عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية للقبارصة الأتراك، مع التركيز على نحو خاص على التكامل الاقتصادي للجزيرة وعلى تحسين الاتصالات بين الطائفتين ومع الاتحاد الأوروبي. ويهدف نظام تقديم مساعدة مالية بمبلغ ٢٥٩ مليون يورو للقبارصة الأتراك، على أساس مقترحات مقدمة من حكومة

قبرص، إلى تشجيع طائفة القبارصة الأتراك الذين يبقى مستقبلهم في قبرص موحدة داخل الاتحاد الأوروبي.

والجدير بالذكر أن حكومة قبرص ظلت تنفذ منذ السنة الماضية مجموعة من التدابير لصالح القبارصة الأتراك بحيث يستطيعوا أن يتمتعوا إلى أقصى حد ممكن بجميع الامتيازات الناشئة من عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي، في إطار تشريعات الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ تدابير أخرى في مجالات إزالة الألغام وفض الاشتباك العسكري وفتح نقاط عبور إضافية على طول خطوط وقف إطلاق النار لتعزيز بناء الثقة والتعاون بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وبالتالي تيسير هدف إعادة توحيد الجزيرة وشعبها. كذلك فإن حكومة قبرص واللجنة الأوروبية توصلتا في ٤ شباط/فبراير إلى اتفاق ذي أهمية كبيرة بشأن تنفيذ لائحة الخط الأخضر التي توسع التجارة داخل الجزيرة وصادرات منتجات القبارصة الأتراك إلى الاتحاد الأوروبي عبر الموانئ والمطارات القانونية للجمهورية.

ومما يؤسف له أن لائحتي التجارة والمساعدة المالية لم تطبقا بعد لأغراض سياسية وليست اقتصادية، إذ أن قيادة القبارصة الأتراك والحكومة التركية تصران، بدعم من بعض البلدان الأخرى، على فتح موانئ ومطارات في المناطق المحتلة. وللأسف، فإن قيادة القبارصة الأتراك، بوضعها عقبات على طريق تنفيذ تدابير الحكومة والاتحاد الأوروبي إزاء القبارصة الأتراك، تضحي برفاه طائفتها لتحقيق مكاسب سياسية بحتة.

وتعرب حكومة قبرص مجددا عن التزامها بالمساعدة في التقدم الاقتصادي للقبارصة الأتراك، ولكن في الوقت نفسه تؤكد بأن ينبغي ألا تستخدم أي تدابير تتخذ في هذا الاتجاه بأي شكل كذريعة لتعزيز الأهداف الانفصالية للقيادة التركية. وتعتبر محاولات ترفيع ''مركز'' الكيان الانفصالي المنشأ بالقوة في شمال قبرص انتهاكا للقانون الدولي التي تمت إدانتها بقراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)، غير مقبولة على الإطلاق وينبغي التخلي عنها.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قرر الاتحاد الأوروبي تحديد تاريخ لتركيا للبدء في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي. وهذا القرار التاريخي بالنسبة لتركيا ما كان يمكن أن يتخذ دون موافقة جمهورية قبرص التي بينت خلال المفاوضات حسن نيتها الشديد حسب إقرار الجميع. ومن المؤمل أن ترد الحكومة التركية، بالنظر إلى طموحاتها الأوروبية، بالمثل حسن الظن الذي أبدته حكومة قبرص وأن تبدأ عاجلا العمل تجاه الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن ترشحها الأوروبي. ومن المؤمل أيضا أن تدرك تركيا سريعا أن سياستها الحالية الرامية

إلى تعزيز وجود كيان سياسي منفصل في مناطق جمهورية قبرص تحت سيطرتها العسكرية غير مفيدة كما أنها لا تساهم بإيجابية في الجهود المبذولة لاستئناف المحادثات من أجل حل المشكلة القبرصية. وفضلا عن ذلك، تعوق هذه السياسة الانفصالية التي تتبعها حكومة تركيا جهود حكومة قبرص الرامية إلى الإسراع بالتقدم الاقتصادي لطائفة القبارصة الأتراك.

ونحن ندعو حكومة تركيا إلى تبني نهج بناء مماثل إزاء مشكلة قبرص وأخيرا ترك الجهود التي تقوض سيادة جمهورية قبرص. ويجدر بالجانب التركي أن يتجاوز اللغة المنمقة الرامية إلى صرف النظر بعيدا عن التزاماته ومسؤولياته تجاه قبرص والاتحاد الأوروبي. ويجب على تركيا أن تثبت صدق نواياها عن طريق التعاون بروح إيجابية من أجل تهيئة الظروف الملائمة التي تجعل استئناف المحادثات ممكنا، مع مراعاة البُعد الأوروبي الجديد في مشكلة قبرص. وحكومة قبرص ملتزمة ببذل ما في وسعها لتهيئة ظروف تسمح باستئناف بعثة الأمين العام للأمم المتحدة للمساعي الحميدة من أجل التوصل بحرية إلى اتفاق مشترك فيما يتعلق بالتسوية الشاملة لمشكلة قبرص دون أي قيود زمنية مصطنعة.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أندرياس د. **مافروياني**س